مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 25 عدد: 60 السنة: 2021

حرية تداول المعلومات وتشكّل الفضاء العمومي في الجزائر

الرّهانات والمعوقات

The free flow of information's and the formation of the public sphere in Algeria challenges and impediments

حمادي هجيرة [1]
جامعة الجزائر 3
hammadihadjira@gmail.com

تاريخ الوصول 2020/11/05 القبول 2021/03/07 النشر على الخط 2021/10/30
Received 05/11/2020 Accepted 07/03/2021 Published online 30/10/2021

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى إبراز العلاقة بين حرية تداول المعلومات وتشكل الفضاء العمومي في الجزائر،إذ كلما ساد النقاش الحر وتكرست حريات النشر والإشهار والطابع العلني في تسيير الشأن العام أمكن تشكل الفضاء العمومي، ويكتسي الموضوع اهمية متزايدة لا سيما وأن الرقابة والتحكم في التدفق الحر للمعلومات بات أمرا مستعصيا على السلطة السياسية، فضلا عن ولوج فاعلين جدد مصرين على تجسيد الحريات والحقوق والديمقراطية ولعل الحراك الشعبي في 22 فيفرى في الجزائر أكثر دليل علي دلك.

خلص البحث إلى انه يتعين على النظام السياسي الجزائري أن يضمن حريات وحقوق المواطنين بدون استثناء وذلك بتحرير كل قنوات تداول المعلومات و رفع التعتيم على نشاطات الحكومة، بغية تمكين المواطن من المشاركة في تسيير شؤونه العامة.

الكلمات المفتاحية: الفضاء العمومي، حرية تداول المعلومات، وسائط المواطنة الشبكية الجديدة،المساءلة والشفافية.

Abstract:

This article aims to display the relationship between the free flow of information and the formation of the public sphere in Algeria ;as the more free debate dominates and the freedoms publication and publicity and the transparency in managing public affairs are anchored ; the more public sphere gets possible for formation ،This topic is becoming increasingly important especially That censorship and control of the free flow of information has become difficult for the polical power ; not to mention the entrance of new actors insisting on the democracy ;and the movement of February 22 nd might be the best evidence of this.

The research arrived to the conclusion that political system in Algeria must guarantee the freedoms' and rights of citizens without exceptions by freeing all information circulation means.

Keywords: public sphere; free flow of information ; new netizenship media ; accountability and transparency.

[1] المؤلّف المرسل: حمادي هجيرة الإيميل: hammadihadjira@gmail.com

مقدّمة:

يعتبر براديغم التداولية الديمقراطية للفيلسوف الألماني هابرماس مرجعية هامة في مسار النظرية النقدية و تصحيحا لمسار الحداثة غير الناجز، طالما أن الفعل التواصلي هو من يؤسس لقيم الغيرية وقبول الأخر وفهم الصراعات الاجتماعية التي تتخبط فيها المجتمعات الحديثة ، فقد تناول هابرماس بالتحليل ما أسماه بالتواصل المشوه الذي يحول دون بناء مجتمع ديمقراطي ، معتبرا أن تجاوز الأزمات يمر حتما عبر الفعل التواصلي الكفيل بإقامة علاقات خالية من الإكراه الأمر الذي سينعكس إيجابا على المجتمع بشكل عام و على الأفراد واندماجهم بشكل خاص.

ولما كانت حرية تداول المعلومات هي تطور لمفهوم العلن والتبليغ والنشر، فإنها تستلزم جملة من المقومات أبرزها على الإطلاق هي : التزام الدولة ومؤسساتها بتقديم حصيلتها ومشاريعها وقراراتها لفائدة المواطنين، حتى يتسنى تعبئتهم للمشاركة في تسيير شؤونهم اليومية والمشاركة في الحكم، كأحد ابرز مؤشرات الديمقراطية و الحد من احتكار المعلومة حول الشأن العام من قبل الأوليغارشيات الجديدة.

تأسيسا على ما سبق يسعى هذا المقال إلى بحث العلاقة بين حرية تداول المعلومات وتشكل الفضاء العمومي من خلال تتبع الممارسة السياسية والإعلامية في الجزائر، بمعنى تناول مسألة الواقع وتجلياته، هل ما يحمله الخطاب الرسمي حول حرية الإعلام وحق المواطن في المعلومة وتكريس الشفافية هي حقيقة أم وهم، وخطاب شعبوي لا أكثر؟ وذلك من خلال تناول القضايا البحثية التالية :

1-حرية تداول المعلومة: مساءلة المفهوم

2-مقومات ومبادئ حرية تداول المعلومات في الفضاء العمومي

3- تقويض حرية تداول المعلومات في الجزائر وأزمة الفضاء العمومي

1. حرية تداول المعلومات: مساءلة المفهوم

المتتبع للتراث النظري حول مفهوم تداول المعلومة يقف على حقيقة تكاد تشكل إجماعا بين المفكرين مفادها أنه، لا يمكن لوجود التداول دون حرية، ولا لهذه الأخيرة دون التداول حول قضايا تخص الشأن العام .

كما تجدر الإشارة إلى أن مفهوم حرية التداول لا يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الديمقراطية في بعدها الفلسفي فحسب، بل بكيفية مأسسة حرية التداول حول قضايا الشأن العام أيضا، وهو ما حدا بالمفكرين والفلاسفة إلى إبراز ارتباط التداولية كمفهوم في المطلق بالمشاركة، التي ظلت مند بروز المجتمع السياسي تبحث على معنى وعلى آليات لجعلها عملية إجرائية، سواء عبر ما حملته الديمقراطية المباشرة في العهد اليوناني أو نظام الأغوراagora، مرورا بالديمقراطية التمثيلية التي بنيت عليها الدول الحديثة، حيث يشارك الأفراد في تسيير الشأن العام من خلال عملية انتخاب ممثليهم ، والتي تعرف بالديمقراطية التمثيلية أو الديمقراطية التشاركية التي طورتها وسائط الاتصال الحديثة.

وعليه يمكن القول أن فكرة حرية التداول ظلت حاضرة تاريخيا في حياة المجتمعات، فهي مطلب سياسي وغاية في حد ذاتها، لما لها من دور وأهمية في مأسسة العلاقات بين الحاكم والمحكوم، بين المجتمع والدولة، وبين مختلف مؤسسات الدولة.

وبممارسة القليل من التاريخ ومحاولة حقبة مفهوم حرية تداول المعلومات وتجلياتها في الفضاء السياسي، نجد أن الفكر اليوناني كان السباق لتكريسها من خلال اختزالها في حضور النخبة السياسية، حيث حملتها تلك العبارات الشهيرة للإمبراطور اليوناني ابيريكليس مثلما أرخها ثوكوديدسحين، الذي ذكر بان الإمبراطور الروماني كان يدافع بشراسة عن نظام سياسي لمدينته قائلا في رثاء الجنود الذين سقطوا في ماراثوناس (مدينة) :

"نميل إلى الاعتقاد أن الرجل الذي لا يقحم ذاته في المشاغل السياسية يمكن تصنيفه بأنه مواطن غير نافع، و ليس مواطن مسالم. إننا نتدخل شخصيا في تسيير شؤون المدينة، على الأقل عبر فعل الانتخاب او حتى بتقديم وجهات نظرنا و اقتراحاتنا، لأننا لا نعتقد بأننا من أولئك الذين يرون بان الحديث (الكلام) يقوض (يضعف) الفعل، إننا نعتقد انه من الأخطر التوجه مباشرة إلى الفعل قبل أن ينيرنا فعل النقاش حول ما يجب فعله[1]

هذه الملحوظة تبين أن التداول والنقاش واقتحام الحقل السياسي هي ظاهرة تاريخية اجتماعية ، إذ تم التفكير في النقاش العام وكيف يتعين علي المواطن ولوجه منذ القدم، وهي ذاتها الفكرة التي جاءت لاحقا لدى أرسطو حينما تحدث عن ضرورة إقناع المواطنين عبر الخطاب أو ما عرف فيما بعد – البلاغة–

بمعنى أن حرية الأفكار وطرحها في الفضاء العام هي خطاب يحاول إقناع الناس حول أفكار معينة وإقحامهم في النقاش العام،لكن ليس بالكيفية ولا بالآليات التي تعرف راهنا،لان تعقد المجتمعات على حد تعبير ادغار موران و تطور وسائل الأعلام وأشكالها جعلت من حرية تداول المعلومات تخضع للتاريخانية، وبالتالي لا يمكن تناول هذه المسالة في المطلق بل يتعين ربطها بالسياقات[2]

- **الأبعاد السوسيو-إعلامية لحرية تداول المعلومة**

طرحت فكرة من يشارك في النقاش و آليات تجسيدها نقاشا ثريا بين الباحثين والمفكرين، وقد أخد بعدين أساسين الأول سوسيولوجي والثاني سياسي، حيث تساءل أفلاطون كيف لتداول عام أن ينجح ويؤدي الغرض مع مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد[3] ؟طالما أن النقاش يتعين أن يفضي لقرارات،وظل الاعتقاد السائد أن القرارات الناجحة هي تلك القرارات المتأتية من مشاركة أعداد صغيرة، لكن مع تطور المجتمع عام 1494 تم تأسيس مجلس كبير مفتوح أفسح للمشاركة السياسية.

هي ذاتها الفكرة التي ناقشها اميل دوركايم في سياق الواقع الفرنسي والأوربي، والذي حدد التداولية من خلال فكرته حول الديمقراطية التي تقوم في جوهرها على التواصل بين الحاكم والمحكوم، ومن خلال الدور المتنامي للتفكير في الفعل العمومي وسياسات الدولة.

---

1. Yves sintomer ، délibération et participation : affinité élective ou concepts en tension ? cairn.info/revue-participations ،2011/1 n° 1 | page 241 -https://www.cairn.info/revue-participations-2011-1-page-239.htm Issn 2034-7650isbn 9782804166960 ،p 241-242

[2] Edgar morain ،introduction a la pensée complexe ; éditions seuil،paris ; 2005p 103

[3] Platon, Gorgias, in Œuvres complètes, 1, Paris, Gallimard, 1950

ويرى دوركايم أن الاتصال الديمقراطي يتم عبر ثلاثة قنوات :[1]

- الاتصال داخل الدولة.
- الاتصال بين الدولة والمجتمع.
- الاتصال داخل المجتمع

يتضح من خلال هذا التصنيف الذي قدمه الباحث الفرنسي إيميل دوركايم أن كلمة التداولية هي نقاش عمومي واتخاذ لقرارات، تتم داخل هيئات محددة ومؤسسات من المؤسسات الدستورية، فسيرورة حرية تداول المعلومات المطروحة في الفضاء العام تتخذ شكل التداول في المؤسسات التي تنتهي بقرارات داخل الهيئات الرسمية، حيث يتم احترام رأى الأغلبية مع حق الأقلية بالدفاع عن قناعاتها حول ما يدور من قضايا الشأن العام، إذ يتداولون حولها من خلال النقاش الذي يكفله انتمائهم للمجتمع السياسي والمدني.

ويدرج عالم الاجتماع الفرنسي إيميل دوركايم النقاش في الفضاء العمومي بين المواطنين ضمن الدور البيداغوجي للدولة في تنظيم علاقاتها مع المواطنين، حيث يحق لكلّ شخص المشاركة في النقاش مع ضرورة إدخال ما يشغل الرأي العام لرحم المؤسسات للتداول حوله، ويمكن أن يتخذ شكل قانون تسهر مؤسسات الدولة على تطبيقه.

هذا ما يمكن اعتباره حضورا للرأي العام، المفهوم الذي وإن لم يستعمله دوركايم صراحة لكن عبر عنه ضمنيا، حيث اكتفي بالقول بأن سيرورة النقاش هذه ثم التداولية هي مدرسة للمواطنة، والتي تتجسد تدريجيا من خلال مؤسسات، كالصحافة و الإعلام وحرية الرأي العام والنقاش حول الانتخابات، ومختلف الاستشارات التي تنظم من قبل الدولة.

إنّ دوركايم بالرغم من إدراكه لأهمية الإعلام وحرية تداول المعلومات، إلاّ أنّه كان يرى أنّ التداولية تتخذ بعدين: الأول نخبوي ويتم داخل المؤسسات، وذلك بعد أن تتمكن الدولة من رصد حاجات وتطلعات المجتمع يتم التداول حيالها رسميا، أما البعد الثاني، فهو جماهيري مجتمعي، ويمكن أن نسميه بالتداولية النقاشية لقضايا تهمّ المجتمع.

ولعلّ ما يثير الاهتمام في فكر إميل دوركايم، أنّه كان يدرك بأنّ الفعل التواصلي الديمقراطي بين الدولة والمجتمع، قد يعرف وهنا وانسدادا، وذلك بسب ضعف التربية المدنية، أو لأسباب ترتبط بالدولة ذاتها التي تعجز عن تنظيم وتوسيع الاستشارات، والتي تحدث فجوة بينها وبين المجتمع، إذ لا تستشعر حاجاته، ولا تقرأ جيدا متطلباته و أولياته ، من ثم تفقد الدولة العناصر الأساسية لجوهر الغاية من التداولي [2].

لوضع الحالة الجزائرية مجال الدراسة في السياق النظري السابق conceptualisation ، أي إسقاط هذه الأفكار التي تفطن لها إميل دوركايم في سياق علاقة الدولة بالمجتمع في الجزائر كآلية لترقية التداول، وبالتالي تطوير المجتمع السياسي، يمكن القول أن أفكاره يمكن استعمالها كأداة نظرية ومنهجية لفهم سيرورات الأحداث التي عاشتها الجزائر كأحداث أكتوبر 1988 مثلا، هذه الثورة الشبابية التي تمّ الاستجابة لها واقتراح حلول لها في شكل دستور وتعددية حزبية وإعلامية، في حين أنّ الثورة كانت أسباها

[1] Durkheim E., Leçons de sociologie, Paris, PUF, 1990 ،p 86-87

[2] Durkheim E., Leçons de sociologie, Paris, PUF, 1990 p125-134

اجتماعية صرفة، وهو ما يفسر ما عرفه المجتمع الجزائري من عنف خلال التسعينات، حيث كانت أسبابه الحقيقية هي عدم جاهزية المجتمع للنقاش حول قبول الآخر ولا لترقية النقاش في الفضاء العام على الرغم من بوادر انفتاحه التاريخية التي جسدتها حكومة الإصلاح التي قادها السيد مولود حمروش في 1990 [1].

2- مقوّمات ومبادئ حرية تداول المعلومات :

لقد أشار كل من عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو ومواطنه برنار مياج وكثير من الباحثين إلى سيطرة أصحاب المصالح على الفضاء العمومي، عن طريق الهيمنة على وسائل الإعلام، وهي الحقيقة التي تجلت في الجزائر ايضا ، ولذا بات الرهان يكمن في بحث آليات تمكين وسائل الإعلام من تأدية وظيفتها، كوسيط بين الدولة والمجتمع، وبالتالي تحرير قنوات تداول المعلومات الرسمية منها وغير الرسمية بات شرطا أساسيا لترقية النقاش في الفضاء العام، والتأسيس لتنشئة سياسية حقيقية ويمكن حصر جملة مقومات حرية تداول المعلومات فيما يلي:

2-1-الشفافية والمكاشفة ضمان لتدفق المعلومات في الفضاء العمومي:

إن تكريس حق النفاذ إلى المعلومات والوثائق الرسمية التي هي بحوزة المؤسسات لفائدة المواطنين دون استثناء، وليس الصحفيين فقط، شرط أساسي لضمان التدفق الحر والشامل للمعلومات في الفضاء العمومي، مع العلم أنّه حق انتزع و تطور بفعل التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، ليشمل الحق في الاطلاع على المعلومات المصححة الكترونيا وتصحيحها والمشاركة في صناعتها في الدول المتقدمة خاصة، وعبر ترسانة من القوانين التي جسدت دولة الحق والقانون.

وهنا تكمن أهمية تحلي السلطات العمومية في أي نظام ديمقراطي بالمكاشفة أمام الرأي العام بغية إضفاء الشفافية على تسيير الشأن العام، بما تقتضيه من رفع السرية عن المعلومات وتداولها، وضمان الوصول والحصول إليها دون حجز أو حجر أو إكراه، أي إزالة القيود المادية والمعنوية أمام إتاحة المعلومات وتقاسمها، وتوفير إجراءات وأجهزة واضحة، وهي الممارسات التي من شانها محاربة الفساد وحماية المصالح العامة، والانفتاح على كل الفاعلين في المجتمع، بما في ذلك المجتمع المدني، وذلك لدفعه للمشاركة والخوض في الشأن العام، فالمشاركة في المعلومات تتضمن تداول المعلومات المتعلقة بالسياسات العامة، وتنفيذ القرارات، عبر قنوات الاتصال، لوضعها تحت رقابة الجمهور لمعاينتها ومتابعتها تحقيقا لمبدأ المساءلة الشعبية، فتداول المعلومات هو في الأخير تداول على السلطة[2].

كما تمتد تطبيقات حرية تداول المعلومات أو التدفق الحر والشامل للمعلومات إلى ضمان الحق في الإعلام، عبر ضمان حرية التعبير للصحفيين والمؤسسات الإعلامية، والذين ينوبون عن المواطن في مراقبة عمل الحكومة، وإطلاع الرأي العام على مجريات الأحداث بكل موضوعية، عبر إفساح المجال لمختلف التيارات الفكرية في المجتمع للتعبير عن الرأي والرأي المخالف، وإبراز كل

[1] غازي حيدوسي، التحرير الناقص، ترجمة خليل احمد خليل، دار الطليعة، ط 1 ،بيروت، لبنان مارس 1999 ص 82-80

[2] Gury Scoffoni ، le droit a l'information administrative aux états unis .préface de venezia jean Claude ،éditions economica ،paris ، 1992 p 14

وجهات النظر والأفكار حول القضايا المطروحة للنقاش، حتى يمكن تعبئة المواطنين لولوج الفضاء العمومي، والمشاركة في كل النقاشات العامة في المحطات الهامة في حياة المجتمعات، الأمر الذي يفضي إلى تحسين نوعية القرارات العامة[1].

ما تم ذكره سالفا يتجلي في ما حملته نظرية حرية الصحافة والتي دافعت عن حق كل شخص في نشر ما يشاء دون قيود، أي حرية نقل ونشر وتلقي المعلومات ، والتي تنطوي اليوم على قيام السلطات العمومية بإزالة الحواجز التي يمكن أن تقف في طريق تفعيل حرية الاتصال، التي هي شاملة لمجموعة من الحريات والحقوق المتكاملة التي تمكن الإنسان من اكتسابها ضمنيا أو مباشرة في القوانين الدولية والوطنية، والتي تمكنه من إدارة شؤون حياته، والاطلاع على ما يجري من حوله وتحقيق تنميته الفكرية والنفسية والمادية، منها حق المواطن في الإعلام والاتصال، الحق في الحصول على المعلومات الرسمية، حق المواطن في الحصول على المعلومات المخزنة عنه الكترونيا الخ، وصولا إلى حق المواطن في مطالبة السلطات العمومية بتوفير السبل و الإمكانيات المادية والمعنوية لتكريس وتفعيل تلك الحريات، وبالتالي فان مفهوم حرية تداول المعلومات يركز على إعطاء المواطن أو تمتعه بمجموعة من الحقوق المدنية والسياسية من دون تمييز[2].

2-2-وسائط المواطنة الشبكية الجديدة مقوم لحرية تداول المعلومات في الفضاء العمومي في الجزائر.

في ظل انتشار وسائط المواطنة الشبكية الجديدة new netizenship mediaالتي فرضت أنواع عديدة من التشاركية، أدت إلى تماهي أو تلاشي الحدود بين العام والخاص، وبين ماهر سياسي واجتماعي من حيث الموضوع، مما أدى إلى تشظي فكرة العلن بما لها من أهمية في جعل النقاش مرئي للجميع، وبالتالي عرف الفضاء العمومي المعياري الهابرماسي انتكاسة ومحدودية ابستمولوجية تحتاج لمعاودة النظر فيها، طالما أن وظائفه الأصلية قد قوضت،نتيجة تغلغل المصالح الخاصة، وإحلال ديناميكيات الاستفتاءات و أسبار الآراء، التي على حد بيار بورديو صارت آلية لتسيير وصناعة الرأي العام وتوجيهه، وبالتالي حلت محل الحق في النقد، الذي هو من صميم الحريات الأساسية للمواطن، أي حقه في تقييم أداء المؤسسات والحكومات، ولعل أكبر ما يدعم محدودية النموذج المعياري لهابرماس هو الربيع العربي الذي دشن في عام 2011، والحراك الشعبي في الجزائر لعام 2019

في هذا الصدد أعاد هابرماس قراءة نموذجه حول التداول العام العلني على ضوء الانتقادات السابقة ومستجدات الواقع، لا سيما بعد بروز الحركات الاجتماعية الجديدة والنخب المهشمة والمغمورة، التي احتلت عنوة الفضاء العام بفضل تطور الوسائط الاجتماعية [3]، فالفضاء العمومي اليوم هو فضاء للحق في تداول الرأي ومرئيته العمومية، كما ينادي بذلك فوارول اوليفيي OLIVIER VOIROL، وحنة ارندت ANNAH ARENDT[4] .

[1] Philipe Subra ،a quoi sert la délibération public Hérodote ، vol n 3 110، 2003،p150

[2] قسايسية علي، إشكالية التشريعات الإعلامية في المجتمعات الانتقالية حالة الجزائر، مجلة أفكار وأفاق، العدد 2، الجزائر ، 2011 ص 8-9

[3] أمين بن مسعود، حفريات في مفهوم المجال العمومي، المجلة العربية لعلوم الإعلام والاتصال ، ع1، ،تونس،2018 ص14

[4] إكسيل هنيث، سؤال الاعتراف في الفلسفة الاجتماعية المعاصرة،ترجمة وتقديم كمال بومنير، دار ميم الجزائر2019،، ص 17 -18

حيث ثبت واقعيا أن الفضاء العمومي لم يعد في المفرد بل صار الحديث عن الفضاءات الفرعية، لم يعد فضاء عام للبورجوازية بل صار مجالا لإنتاج ردود أفعال سياسية وثقافية واقتصادية، اشتغلت بعمق في النسيج الاجتماعي جراء التنشئة الاجتماعية والسياسية للفاعلين الاجتماعيين، في كل السياقات المأزومة التي مرت بها المجتمعات التي عاشت السلطوية والفكر الشمولي ، هذا الفضاء الذي يسميه أوسكار نيغيت الفضاء العمومي المعارض البروليتاري في مقابل البرجوازي المركزي[1]، تعبيرا عن مدى نضج المجتمع المدني وحضور المصلحة العامة في الفضاء السياسي العمومي، وعن الاهتمام بالشؤون السياسية والاجتماعية في أفضية النقاش والحوار الافتراضية [2].

من هذا المنطلق تتبدى العلاقة بين حرية تداول المعلومات والولوج للفضاء العمومي،، فالحراك الشعبي في الجزائر أو ثورات الربيع العربي ما كان لها أن تتمكن من تعبئة المجتمعات، لولا تدفق المعلومات حول الفساد و وهن السلطة ، والزبونيات التي انتشرت في الدولة، وذلك بفعل التكنولوجيا التي وفرت فرص متساوية للنقاش من خلال سهولة تبادل الآراء، والحوار والتحيين والآنية وتعديل الرأي بعد الحوار (التعليق، التعقيب، المشارك)، بعبارة أدق بفعل تداول المعلومات وتكريس –الإعلام المواطني – صار الفضاء العمومي سلطة موازية لتقييم أداء الدولة، يسندها حينما تخدم الصالح العام، ويقاومها حينما تكون ضد تلك المصالح.

تلك هي الأسباب والمبررات التي جعلت من حتمية تاطير وتنظيم التداول والمناقشات العامة في الفضاء العمومي، على أساس تبادل الحجج، وأين تتجاهل الجهات الفاعلية انتماءاتها الاجتماعية، حيث لا يهم سوى قوة الحجة الأفضل، وفيه يتم تأكيد الطرق المتعددة التي يؤثر بها الاختلاف الاجتماعي على التفاعلات التداولية.

والملاحظ أن فكرة هابرماس المهجينة في الثمانينات،حول كيفية تاطير النقاش والتداول العقلاني العلني والعام لم تسلم من انتقاد الباحثين والفلاسفة أبرزهم الفيلسوفة الامريكة نانسي فرايزر، والتي يتلخص نقدها في النقاط التالية :

1. عدم مراعاة الفوارق الاجتماعية للمشاركين (المعنيين) في التداول بوضعها في حيز واحد.
2. حصر المناقشات العامة أو المداولات العامة على الصالح العام في معيار واحد هو اتخاذ القرار، (ما يجعلها فضاءات عامة ضعيفة)، من دون النظر في إمكانية امتلاك الآخرين القدرة على إتخاذ القرار، وبالتالي التحول إلى تشكيل فضاءات عامة قوية موازية أو معارضة، ما يجعل الفضاء العام يفقد معناه الموحد، فالحكومات مثلا من الفاعلين الذين يملكون القدرة على اتخاذ القرار والتأثير على المناقشات واستغلالها خاصة في الأنظمة السلطوية، لكن عندما يفتح المجال العام للمناقشات، فان الحكام يضطرون للخضوع لمحكمة الراي العام بغرض إضفاء الشرعية على أعمالها.

من جهته كان الفيلسوف الألماني اكسل هنيث من أبرز الذين اهتموا بأهمية إشراك فواعل جديدة في الفضاء العمومي، لأنّ إقصاء بعض الفئات من النقاش من شأنه أن يخلق صراعا من أجل الاعتراف بها، مما سينعكس بالسلب على حالة ونوعية

[1] رشيد العلوي، الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فرايزر ، مجلة دالتا، العدد 2 نوفمبر، المغرب، 2014، ص5

[2] مفيدة العباسي،المجال العمومي والاتصال الافتراضي مقاربة هابرماس لدراسة المجموعات الافتراضية التونسية، رسالة ماجستير معهد الصحافة وعلوم الأخبار، جامعة منوية، تونس، 2010، ص3

النقاش وأخلاقياته وقضاياه السياسية والاجتماعية [1]، وبالتالي على تداول المعلومات ولذلك يدعو اكسيل هنيث إلى تعميم العلاقة القانونية بالحقوق، الذي يولد حالة من احترام الذات وتقبل الآخر ما من شانه السماح بالاستعمال العلني للعقل في التداول العام.

بعد هذه الانتقادات تخلى هابرماس في منتصف 80 عن فكرة التدفق التلقائي والمنظم للاتصال في الفضاء العام، وركز على الكيفية التي تعمل بها المداولات على إضفاء الطابع المؤسساتي، في إطار الإجراءات الديمقراطية الخاصة بسيادة القانون، لكنه اعتبر أن الشرعية الإجرائية للتداول ليست رسمية فحسب، لكنها تجسد مبادئ تداولية غنية بالمحتوى الأخلاقي، وبهذا لم يعد التداول شبه محتكرا من قبل الممثلين، ورافضا لسلطة الراي العام غير العقلاني(مثلما كان ينادي دوركايم) بل صار التداول أداة لتشكيل الرأي العام بدل الانتخابات، أين الرهان هو على إظهار أنّ الإرادة الديمقراطية والعقل العملي ليسا في تناقض.

ولعل من أهمّ المقوّمات أيضا هي العقلانية في النقاش، التي يتشكل بها الرأي العام والإرادة السياسية العامة للمواطن، على نحو يحقق التفاهم ثم الوصول إلى إجماع عقلي يقوم على الحجة والبرهان[2] بدافع الوصول إلى الحقيقة، فتبادل الحجج يسمح بالتصحيح المستمر لأخطاء نتائج التداول الذي يفضي إلى تشكيل الرأي العام، ويرى هابرماس أن ذلك يجعل المداولات السياسية تقوم على توافق معقول في الآراء، حتى وان لم تتحقق بالضرورة من الناحية العملية، فديناميكيات إشهار الأفكار وطرحها تغير مواقف كل طرف، مما يسمح بإدماج وجهات النظر الآخرين وتقريبها.

وهو الأمر الذي يغيب في واقعنا السياسي في الجزائر، إذا لا زالت الانتقائية في تداول المعلومات، فالاتصال السياسي يخاطب العواطف بخطاب سياسي شعبوي إقصائي و تخويني، لكل من لا يقبل بأفكار السلطة،مما غيب النقاشات في الفضاء العام حول قضايا مصيرية،فالحملة الدستورية الراهنة مثلا لم تسمح لمن يعارض فكرة الدستور من تنظيم تجمعات ولا بالحضور في البلاطوهات، كما أن وسائل الإعلام التقليدية في الجزائر خاصة الرسمية منها، غالبا ما تحتل الفضاء العمومي وتوظفه كقناة لنقل مخرجاتها للتداول تارة وللمعالجة بالتضخيم تارة أخرى[3] والأمثلة كثيرة كما سنأتي على ذكرها.

وكرد فعل بديل اتجاه هذه الوصاية الأبوية على الإعلام وغيره من مستويات الوساطة السياسية بين الدولة والشعب من مجتمع مدني وأحزاب وحركات جمعوية، تمظهر في الجزائر ما يسمى "الفضاء العمومي الموازي "فهو جماهيري غير نخبوي وتواصلي غير دعائي وذو علاقات أفقية لا عمودية[4] و فضاء مشترك لا عمومي[5]، تكرست فيه أنماط من التشاركية تتمحور حول

---

[1] إكسيل هننيث، سؤال الاعتراف في الفلسفة الاجتماعية المعاصرة،ترجمة وتقديم كمال بومنير، دار ميم الجزائر2019،، ص 17

[2] عزام أبو الحمام وابتسام حميديني، الحوار والحجاج في الفضاء الافتراضي، الملتقى الدولي حول الفضاء العمومي ومواقع التواصل الاجتماعي التشظي وإعادة قراءة المفهوم، جامعة الجزائر 3 ومخبر جامعة وهران 1،الجزائر، 2007، ص 155

[3] مانويل كاسلتز، شبكات الأمل و الغضب الحركات الاجتماعية في عصر الانترنيت، ترجمة هايدى عبد اللطيف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، قطر، 2017، ص135

[4] الصادق ألحمامي، المشهد الثوري الافتراضي نحو مقاربة لأصول التواصلية للثورة التونسية ، مركز الأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة بيروت 2012، ص193

[5] مانويل كاسلتز، سلطة الاتصال، ترجمة محمد حرفوش، المركز العربي للترجمة، القاهرة، مصر، 2014 ص 92

الأنا/الذات والتي سماها كاسلتز بالاتصال الذاتي الجماهيري، ويدار أحيانا بواسطة أشكال تواصلية رمزية ولغوية جاءت بها مواقع التواصل الاجتماعي، تختلف عن الحجاج الذي انزلق إلى العصبية، مع ذلك يتمثله مستخدمو وسائط المواطنة الشبكية الجديدةقبلة للتعبير عن الراي، والتنصل من تكلس واستقالة مؤسسات التمثيل التقليدية سواء كانت إعلام أو جمعيات أو مجتمع مدني وأحزاب.

مما سبق يتضح أنّ التداولية في الفضاء العام من منظور إجرائي هي تلك الأفكار المطروحة حول الشأن العام، سياسية كانت أم ثقافية أم اقتصادية أو اجتماعية، فهي تتّخذ شكلين من التداولية، الشكل الأول ذو طابع رسمي تختص به المؤسسات المنتخبة – البرلمان –المجالس المحلية – في حين الشكل الثاني فهو تداول غير رسمي يتم في الفضاء العمومي بعد حيازة المعلومات مهما كان نوعها وطبيعتها ليتم التداول حولها، والتي تؤدى حتما إلى تشكل رأى عام رافض أو مساند للقضايا المطروحة، وعليه فالتداولية بشكليها الرسمي وغير الرسمي تشترط الحرية في طرح الأفكار ونشرها وتداولها.

4- تقويض حرية تداول المعلومات وأزمة الفضاء العمومي في الجزائر

تعد حرية تداول المعلومات معطى بنائي أو شرط مهم لإدارة النقاش في الفضاء العمومي، فمن شأن تكريس الحرية وتوفير المعلومات للمشاركة السياسية مراقبة السلطة السياسية، لكن تسخير قنوات تداول المعلومات لخدمة السلطة والقوى السياسية الموالية لها ورجال المال في الجزائر باتت معوقا لتشكل الفضاء العمومي في الجزائر، ويتجلى ذلك في المؤشرات التالية :

1. إشكاليات الانتقائية في المعالجة الإعلامية للأخبار والمعلومات

- المتتبع لوسائل الإعلام في الجزائر مجتمعة يسجل جنوحها إلى الانتقائية في طرح المواضيع والمعلومات، من خلال إظهار بعض الحوادث والقضايا والأفكار والأحداث أكثر من اللازم، والهدف غالبا هو توجيه أنظار المجتمع وضبط أولوياته وحشد المفردات والوسائل اللغوية الخطابية لتناول مواضيع معينة للتحكم في الرأي العام،وبالتالي يسهل على السلطة اتخاذ القرارات التي تخدم بقائها، على غرار القنوات التلفزيونية الخاصة التي تحرض على الخوض في مسائل معينة إيديولوجية او هوياتية وعرقية، والذي يطلق عليه الفيلسوف ميشال فوكو مصطلح incitement to discoursالتحريض على الخوض فيما تجنح القنوات التلفزيونية العمومية أكثر إلى ممارسة ما يسميه برنار مياج بالعلاقات العامة المعممة les relations publics généralisée[1] التي تستبعد القضايا الخلافية، وتشدد على ماهر توافقي في كل ميادين الحياة اليومية، قصد توسيع قاعدة تقبلها، أو إخضاع الأحداث لما يسميه أنيس مطيع صياغة إشكاليةcadrage par problématisation أي إخضاعها لسلسة من عمليات التفكيك والترتيب بغية استباق اثأر الحدث[2]أو إدراجه كحدث ضمن أحداث مماثلة normalization أو،اختزال الحدث من أصله la réduction.

---

[1] Bernard miéges ، l'espace public au delà de la sphère politique. hermès. no 17-18 ،1995 ،p54

[2]إن القول بان الحراك والمطالب المرفوعة فيه هي نتيجة طبيعية لغياب الأحزاب والنقابات عن دورها التأطيري، أو القول بأن "تلك الاحتجاجات والمطالب هي مؤشر عن أزمة السياسة وليس أزمة سياسية"، هي بمثابة أسئلة تأطيرية لنقل الحدث من موقع "الفعل" إلى موقع "المؤشر" ضمن منظومة إشكالية، ومن ثم فهي

وفي كلتا الحالتين يصبح التداول وسيلة لممارسة التظليل والدعاية وأداة للتبرير أكثر من التفسير ،الذي من شانه مساعدة المواطن على اتخاذ مواقف في القرارات المطلوبة منه يوميا حول الشأن العام، إن الصحفيين لا يصنعون حدثا غير موجود، ولكن طريقة إبرازهم للمعلومة تساهم في إضفاء قيمة نسبية على الواقعة كما حصل بعد انتشار أخبار الحراك 22 فيري 2020، فبدى الأمر لمتابعي الأخبار وكأنه لا يوجد أي حدث آخر على وجه الأرض.

- وان كانت بعض القنوات الإخبارية كالشروق والنهار قد انتقدت السلطة وعرضت بعض المواضيع التي أزعجتها، لكن الحقيقة والواقع اثبت أنها كانت تقدم خطابا رسميا صادرا عن جناح من أجنحة السلطة المتصارعة، بدليل أنها كانت تساند الرئيس عبد العزيز بوتفليقة واليوم انقلبت عليه، ويبدو أن الخطاب الإعلامي الرسمي في الجزائر ممثلا في التلفزيون العمومي لا يستثنى من هذه القاعدة إذ لا يعكس إلا خطاب السلطة، في حين يقوم باستحضار المعارضة تارة وتغييبها تارة أخرى، مع التفاوت بين حضورها البصري وخطابها اللفظي، وغالبا ما يتم إعادة صياغة خطابها الإعلامي، كما أن عناصر الصورة التي تظهر بها المعارضة في الخطاب الرسمي المتمثلة في العمالة للخارج والتخريب والانفصال والمتاجرة بالسياسة، تغذي بشكل ضمني وعملي رفض الاختلاف في الرأي والتعددية السياسية التي تبنتها الجزائر منذ 1990، وتعكس في الحقيقة تمثل السلطة الحاكمة للتنظيمات السياسية المعارضة المستلهم من تاريخ الجزائر والفكر الشعبوي الذي أطر ولازال يؤطر الخطاب السياسي المهيمن في الجزائر [1].
- من ناحية أخرى لم يسلم تداول المعلومات في الجزائر في الفضاء الافتراضي من انتشار ظاهرة الأخبار الكاذبة، خاصة في مواقع التواصل الاجتماعي ، في ظل غياب صحافة التحري عن المعلومة مهما كان مصدرها[2]، حيث دفعت ثقافة السبق الصحفيين إلى الانخراط في عجلة نشر الأخبار دون التحقق من صحتها، وبذلك تخلو عن أدوارهم كصانعي أخبار وفاعلين في المجال العمومي إلى متأثرين وتابعين إلى كل ما ينشر في الإعلام الاجتماعي، وقد كانت بعض هذه الأخبار على درجة من الخطورة، بحيث استغلتها أطراف سياسية في حروبها الالكترونية، وتصفية حساباتها، على غرار احدث في الحراك الشعبي والانتخابات الرئاسية في ديسمبر 2019 ، مما ساهم في إقبال الجمهور عليها واكتسابها شرعية غير مسبوقة[3]

فعل استراتيجي بامتياز غرضه تطبيع الحدثnormalisation من خلال جعله "جزءا" ضمن منظومة أشمل. كما انه عندما يتم تشبيه الحراك الشعبي بحركات الربيع العربي فانه يتم إخضاع الحدث لعملية مقارنة غير متكافئة، فسياق الحراك الشعبي يختلف عن حركات الربيع العربي التي ثبت واقعيا، أنها كانت مؤطرة ومخترقة من قوى أجنبية وكانت اغلبها مؤطرة سياسيا على غرار مصر وتونس، وبالتالي فالمقارنة وظفت لإضعاف الحدث، وبالتالي توجيه النقاش العام لمصلحة طرف في الصراع والتشويش على المواطن. انظر أنس مطيع، في مقاربة الخطاب الإعلامي أثناء الأحداث: تقاطعات تحليلية أولية بين الخطاب والحدث، موقع مركز النور،تاريخ النشر، 14-04-2013 تاريخ التصفح 19سبتمبر2020

[1] نصر الدين العياضي، صورة المعارضة الجزائرية في الإعلام الرسمي : الواقع والمتمثلات، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة قطر، 21ماي 2015 ص2

[2] نوال.ح، الإعلام الجزائري لم يصل بعد إلى مستوى التحري ، يومية المساء، 27 جوان 2014

[3] حسام بن سيكاتم، الأخبار الكاذبة على شبكات التواصل الاجتماعي وتوجيه الراي العام نحو قضيتي الحراك الشعبي والانتخابات الرئاسية في الجزائر نوفمبر 2019 – جويلية 2020 دراسة ليسانس في علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019-2020 ص210 -211

- وحتى وان سارعت الحكومة لتنظيم فوضى المواقع الالكترونية كما تسميها، بالمصادقة على مشروع المرسوم التنفيذي المتعلق بكيفيات ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنيت ونشر الرد آو التصحيح عبر الموقع الالكتروني[1]كتطبيق لنص المادتين 66 و113 من القانون العضوي للإعلام، إلا أن اشتراطه توطين أي موقع الكتروني، أثار حفيظة الصحفيين والمتتبعين للقطاع الذين اعتبروه آلية جديدة للتضييق على الممارسة الإعلامية، وحرية التعبير في الفضاء الافتراضي عن طريق اللجوء إلى الحجب و الرقابة على المحتويات التي لا ترضى عنها السلطة .
- في هذا الإطار لجأت مؤسسة الرئاسة في مناسبات عديدة [2] ومعها بعض رجال القانون إلى تذكير الصحفيين بضرورة طلب المعلومة من المصادر الرسمية ممثلة في وكالة الأنباء مذكرين إياهم بقاعدة صحفية لا يجهلونها بالتأكيد، لكن ما تتغاضى عنه هذه الأطراف هو توفير الظروف لتطبيق القاعدة الأساسية الأخرى، والتي مفادها أنّ المعلومة الجيّدة هي التي يتحرّى فيها الصحفي بالاعتماد على أكثر من مصدر، تلك الممارسات هي أحد الاستراتيجيات التي تستعملها السلطة لضبط الممارسة الصحفية، وإجبار الصحفيين على تبني وجهة النظر الرسمية، في ظلّ التضييق على مصادر المعلومات الرسمية، رغم الانفتاح على تنظيم لقاءات صحفية دورية غالبا ما كانت أجندات النقاش فيها والمدعوين لها تحدد مسبقا.
- لم تسلم أخلاقيات المهنة هي الأخرى من التوظيف السياسي فقد تحولت على رأي الدكتور نصر الدين العياضي إلى مبرر لوجود وزارة الاتصال في الجزائر، تستغله لإقناع الرأي العام بأنه بالإمكان بناء مجتمع الأخلاق في ظل غياب مجتمع القانون أو اختراقه، وتستعمله لتهديد وسائل الإعلام بالحرمان من عائدات الإشهار، مع أن الواقع يعكس غير ذلك، فقد كشف المدير العام للوكالة الوطنية للإشهار السيد ونوغي أن حوالي40 صحيفة لاعلاقة لها بعالم الصحافة والإعلام استفادت من مبلغ 4000 مليار خلال 4 سنوات كعائدات الاشتهار، وان منهم من يملك صحيفتين أو أكثر، وأخرى لا تسحب من المطلعة أصلا[3].
- وان كان الحراك الشعبي قد كشف للعلن الأعطاب التي يعاني منها قطاع الإعلام في الجزائر منذ إقرار التعددية إلى اليوم وبالأخص غياب الحريات الإعلامية، فانه أماط اللثام أكثر عما اسماه عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو بمفهوم الحركة الدائرية للأخبار والمعلومات[4] ويمكن الاستدلال على هذه الظاهرة بتشابه أجندة المواد في وسائل الإعلام بأنواعها، لدرجة انه يبدو للمتتبع وكأنها اتفقت على المواضيع التي يجب تداولها، ويمكن إرجاع أسباب هذه الظاهرة في نقطتين أساسيتين:

✓ عدم التنويع في مصادر المعلومات، لدرجة أن بعض النشرات الإخبارية خاصة في التلفزيون العمومي عبارة عن إعلام بروتوكولي خصصت لتغطية الندوات الحكومية، ونقل تصريحات وزيارات المسئوولين دون مراعاة المعايير والقيم الخبرية.

---

[1] الجريدة الرسمية ع 2، مرسوم التنفيذي رقم 18-01 الصادر في 7 أكتوبر 2020 المتعلق بكيفيات ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنيت ونشر الرد أو التصحيح عبر الموقع الالكتروني

[2] بيان مدرية الصحافة والاتصال برئاسة الجمهورية، المعلومة الرسمية توزع عبر بيانات من رئاسة الجمهورية تنشر عبر وكالة الانباء يوم 1ديسمبر 2019

[3] العياضي نصر الدين،، العلة في التفاصيل، مدونة الكترونية https://nlayadi.com/

[4] Bernard miége ، l’espace public au delà de la sphère politique ، Hermès. no 17-18، 1995 p54

✓ إن كان اكتفاء بعض الصحفيين بنقل الأخبار والأحداث دون تفسير لها مرده اكتفاءهم بالمصادر الرسمية فقط دون البحث عن مصادر أخرى و لا التقصي عنها في الميدان ، فإنهم حتى وان استعانوا بالمصادر غير الرسمية وغير الوطنية لا يخضعونها للتقصي، ما جعلهم يقعون في نفس الأخطاء أو الاستنتاجات (قضية سجن مراسل قناة فرانس 24) ، وفي بعض الأحيان يلجا الصحفيون إلى ترويج موقف السياسيين دون وعي منهم بأن الأخبار اشمل من النقل، الأمر الذي ساعد هؤلاء السياسيين على التحرر من مسائلة الرأي العام، على غرار التغطية الإعلامية لنشاطات الأحزاب السياسية في حملة التعديل الدستوري التي انطلقت في شهر سبتمبر 2020.

✓ الاعتماد المفرط والمتواتر من قبل وسائل الإعلام خاصة السمعية البصرية والمكتوبة وحتى الالكترونية على المصادر المجهولة باستثناء الرسمية منها، التي تتجلى في استعمال عبارات من قبيل –مصادر موثوقة ومصادر مطلعة – أو كلمة مصادر فقط، والذي ينفي الأستاذ بن زاوي مدير المدرسة العليا للصحافة أن يكون مردها محدودية معرفة الصحفيين بالمعايير المهنية المتعلقة بالمصادر، بقدر مباهي متعلقة بمكانة النقاش المهني في المؤسسات الصحفية حول المسالة[1] لكن الحراك الشعبي اثبت إن هذه الممارسات كان مردها السبق الصحفي بالدرجة الأولى رغبة بعض الصحفيين والمؤسسات إيهام الرأي العام بامتلاك علاقات ممتدة وعميقة في أوساط أصحاب النفوذ في الدولة العميقة والقرب من منبع المعلومات ، والذين كانوا يزودونهم بالأخبار الحصرية على غرار قناة النهار لصاحبها أنيس رحماني وجريدة الخبر وقناة الحياة ، وهو ما يؤشر لعلاقة الزبانية بين الصحافة وهؤلاء نتيجة تقاطع المصالح السياسية والايديولوجية للطرفين، والتي جعلت من الإعلام رهينة في يد هؤلاء لترويج الأخبار الكاذبة أحيانا وتسيير الرأي العام.

2-كرونيكور والخبير آليات جديدة لتأطير تداول المعلومات في الفضاء العمومي:

من الفاعلين الجدد الذين صنعتهم الميديا منذ بداية الحراك وظيفة الخبير والكونيكور EDITORIALISTE أو المعلق السياسي والذين امتلأت بهم القنوات الخاصة والعمومية، إلى درجة أن بعض السياسيين لم يحضوا منذ إقرار التعددية بهذا الوقت للظهور في الميديا ومخاطبة الجزائريين يوميا عبرها، "وإن كان تطور القنوات التلفزيونية والإذاعية فرض اللجوء والاستعانة بالخبراء والمثقفين في البرامج الحوارية بالأخص لملأ الوقت الطويل وإضفاء المصداقية على كلام الصحفيين وتنوير الجمهور والضغط على الرأي العام لتبني موقف معين[2]، فإن تواجدها في المشهد الإعلامي في الجزائر أصبح يعكس ضعف مستوى الصحفي المتخصص في ظل تماهيه مع كل من أجندات الضيوف والمتكلمين، وبالتالي محدودية دوره في تداول المعلومات، والذي يعود إما لغياب شروط التميز المهني لتواضع القدرات المادية للمؤسسات الإعلامية خاصة في القطاع الخاص، أو قلة الوقت في قاعات التحرير مع التسارع الكبير في دورة إنتاج الأخبار.

[1] مقابلة مع البروفيسور بن زاوي عبد السلام في القناة 3 في حصة ضيف التحرير في 31 ديسمبر 2019 وهو تاريخ التصفح https://www.radioalgerie.dz/news/fr/article/20191231/187783.html

[2] بسكال بونفال، المثقفون المغالطون الانتصار الإعلامي لخبراء الكذب، ترجمة عبد الرحمان مزيان، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر 2015، ص29

إن ظهور هذه المهن في المشهد الإعلامي في الجزائر يطرح مسالة السياق الذي ظهرت فيه ومعايير انتقائها وسلطتها وأدوارها في النقاش في الفضاء العمومي، فان كان الخبير حسب الأستاذ الصادق ألحمامي[1] الية من آليات بناء الميديا لنفوذها، عبر انتقاء خبراء بعينهم يقدمون على أنهم أصحاب قراءة موضوعية وعلمية للأحداث والظواهر، حيث يوظف هذا الخبير لتأويل الأحداث بطريقة مخصوصة ومعينة "، فان الميديا في الجزائر لا تشذ عن هذه الممارسات، في ظل انتشار خبراء النبض في القنوات العامة والخاصة – فنفس الوجوه تمتهن الحديث في كل المواضيع (السكن، الدستور، التاريخ، العلاقات الدولية) دون احترام للصفة التي قدموا بها كخبير في مجال تخصص معين، وبالتالي غلبة صفة الهجنة والهوية الملتبسة على معظمهم، فهل بهذه الممارسات سيساهم هؤلاء في ترقية تداول المعلومات وتشكيل رأى عام حر؟، وهم الذين يساهمون يوميا في تنفير المواطنين من النقاش العام و تكريس اللاانتماء فيه.

يرجع صعود هذه المهن في اعتقادنا في الميديا في الجزائر، وسطوتها على النقاش العام والصحافة السياسية بالأخص، إلى تزامنها مع الاستقطاب السياسي الذي تعيشه البلاد منذ بداية الحراك والذي خلق نوعا من الانقسام في المجتمع جعل جزء من فئاته تعيش في فضاءات منغلقة، تغذيها مشاعر الخوف والهلع من الأخر المخالف له إيديولوجيا وسياسيا، ما جعل بعض الجزائريين يتعرضون إلى المعلومات والمعارف والحجج التي تتطابق مع قناعاتهم فقط، وهي الظاهرة التي يسميها ايلي بارزي Eli PARSIER بغرف الصدى les chambers dechos[2] ، وقد ساهم الفاعلون الجدد بتعزيز هذه الحالة، عن طريق الدفاع عن وجهة نظرهم دائما حول موقف ما أو رأي ما وليس تنوير الجمهور.

ويبدو أن غياب مواثيق الشرف في اغلب المؤسسات الإعلامية وغياب مجلس أخلاقيات المهنة، شجع العديد من وسائل الإعلام خاصة الخاصة منها على تمييع مهنة الخبير، فطريقة انتقاء هؤلاء الفاعلين الجدد يسودها الكثير من الغموض، وهنا تكمن الخطورة بالنظر إلى تغييب معايير الشفافية في مصادر المعلومات التي هي حق أصيل للمواطن، حيث أن مصداقية الأخبار تأتي من مصداقية المصادر، وبالتالي يفترض أن يكون المشاهد على علم بهويتها الحقيقية، خاصة وانه يميل إلى تصديق ما يقوله هؤلاء الخبراء بالنظر إلى الصفة التي يقدمون بها.

عموما يستدعي النقاش حول مسالة سطوة الخبيراو الكرونيكور وأدوارهم الجديدة في المشهد الإعلامي الجزائري الحديث عن سطوة وسائل الإعلام التقليدية، ونفوذها في المجال العمومي ومدى تأثيرها في صناعة الرأي العام ، في ظل الحديث عن قدرة الجمهور على صنع وتأويل الرسالة الإعلامية، فهل استطاعت هذه المؤسسات التخلص من أشكال الرقابة المباشرة وغير المباشرة للسلطة السياسية لتصبح مؤسسات ذات سلطة، وهل الفضاء الافتراضي هو البديل لهذه السلطة ؟

---

[1] الصادق ألحمامي، الخبير صناعة سلطة التلفزيون الجديدة، موقع صحيفة ultra،تاريخ الاطلاع 23 ديسمبر
https://ultratunisia.ultrasawt.com2019

[2] Pariser ;E. the filter double ;what the internet in hiding from You ;penguin London 2011
362

خاتمة :

إضافة إلى ما تضمنه المقال من ممارسات تخص الفضاء الميدياتيكي تعمق في أزمة للفضاء العمومي في الجزائر، فإن سيرورة تداول المعلومات في المؤسسات الرسمية في الجزائر كحالة مجسمة للفضاء العمومي الفيزيائي جعلت الكثير من الجزائريين يعتقدون بان المنتخبين لا يمثلونهم، وإن المجالس المنتخبة والهيئات والإدارات هي رمز لإقصاء شرائح عديدة في المجتمع من التعبير، فتقارير المجلس الاقتصادي الاجتماعي مثلا لم تنشر لما يربو عن 10 سنوات، مع العلم أنه آلية من آليات جمع المعلومات حول الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والتربوية، علاوة على احتكار السلطة للمعلومات من خلال هيمنتها على الديوان الوطني للإحصاء كمصدر أساسي ووحيد لكل المعلومات الرسمية في كل المجالات.

في الأخير يمكن القول أن تشكل الفضاء العام في الجزائر مرهون برفع جملة المعوقات التي تحول دون تجسيد حرية تداول المعلومات وجعلها حقا من الحقوق المواطنية، طالما أنها تؤسس للشعور بالانتماء وتسمح بالانخراط في الشأن العام ليكون الفرد الجزائري مواطنا فاعلا.

قائمة المراجع والمصادر :

2. غازي حيدوسي، التحرير الناقص، ترجمة خليل احمد خليل، دار الطليعة، ط 1 ، بيروت، لبنان مارس 1999
3. أمين بن مسعود، حفريات في مفهوم المجال العمومي، المجلة العربية لعلوم الإعلام والاتصال ، ع1 تونس، 2018
4. إكسيل هنيث، سؤال الاعتراف في الفلسفة الاجتماعية المعاصرة،ترجمة وتقديم كمال بومنير، دار ميم، الجزائر 2019
5. مانويل كاسلتز، شبكات الأمل و الغضب الحركات الاجتماعية في عصر الانترنيت، ترجمة هايدى عبد اللطيف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، قطر، 2017،
6. مانويل كاسلتز، سلطة الاتصال، ترجمة محمد حرفوش، المركز العربي للترجمة، القاهرة، مصر، 2014
7. بسكال بونفال، المثقفون المغالطون الانتصار الإعلامي لخبراء الكذب، ترجمة عبد الرحمان مزيان، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر 215،
8. رشيد العلوي، الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فرايزر ، مجلة دالتا العدد 2 نوفمبر، المغرب، 2014
9. قسايسية علي،إشكالية التشريعات الإعلامية في المجتمعات الانتقالية حالة الجزائر، مجلة أفكار وأفاق، العدد 2، الجزائر ، 2011
10. مفيدة العباسي،المجال العمومي والاتصال الافتراضي مقاربة هابرماس لدراسة المجموعات الافتراضية التونسية، رسالة ماجستير معهد الصحافة وعلوم الأخبار جامعة منوية، تونس، 2010
11. نصر الدين العياضي، صورة المعارضة الجزائرية في الإعلام الرسمي : الواقع والمتمثلات، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة قطر، 21ماي 2015
12. عزام أبو الحمام وابتسام حميديني، الحوار والحجاج في الفضاء الافتراضي، الملتقى الدولي حول الفضاء العمومي ومواقع التواصل الاجتماعي التشظي وإعادة قراءة المفهوم، جامعة الجزائر 3 ومخبر جامعة وهران 1، 2007،
13. الصادق ألحمامي، المشهد الثوري الافتراضي نحو مقاربة لأصول التواصلية للثورة التونسية ، مركز الأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة بيروت 2012،

14. حسام بن سيكايم، الأخبار الكاذبة على شبكات التواصل الاجتماعي وتوجيه الراي العام نحو قضيتي الحراك الشعبي والانتخابات الرئاسية في الجزائر نوفمبر 2019 –جويلية 2020 دراسة ليسانس في علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019-2020 ص210 - 211
15. انظر أنس مطيع، في مقاربة الخطاب الإعلامي أثناء الأحداث: تقاطعات تحليلية أولية بين الخطاب والحدث، موقع مركز النور،تاريخ النشر، 2013-04-14 تاريخ التصفح 19سبتمبر2020
16. نوال.ح، الإعلام الجزائري لم يصل بعد إلى مستوى التحري ، يومية المساء، 27 جوان 2014
17. العياضي نصر الدين،، العلة في التفاصيل، مدونة الكترونية https://nlayadi.com/
18. مقابلة مع البروفيسور بن زاوي عبد السلام في القناة 3 في حصة ضيف التحرير في31 ديسمبر2019 وهو تاريخ التصفح https://www.radioalgerie.dz/news/fr/article/20191231/187783.html
19. الصادق ألحمامي، الخبير صناعة سلطة التلفزيون الجديدة، موقع صحيفة ultra،تاريخ الاطلاع 23 ديسمبر https://ultratunisia.ultrasawt.com2019
20. الجريدة الرسمية ع 2، مرسوم التنفيذي رقم 18–01 الصادر في 7 أكتوبر 2020 المتعلق بكيفيات ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنيت ونشر الرد أو التصحيح عبر الموقع الالكتروني
21. بيان مدرية الصحافة والاتصال برئاسة الجمهورية، المعلومة الرسمية توزع عبر بيانات من رئاسة الجمهورية تنشر عبر وكالة الانباء يوم 1ديسمبر 2019
22. Edgar morain ،introduction à la pensée complexe ; éditions seuil paris ; 2005
23. Platon, Gorgias, in Œuvres complètes, 1, Paris, Gallimard, 1950
24. Durkheim E., Leçons de sociologie, Paris, PUF, 1990
25. Gury Scoffoni ، le droit a l'information administrative aux états unis .préface de venezia jean Claude ،éditions economica،paris ، 1992
26. Philipe Subra،a quoi sert la délibération public Hérodote ، vol n 3 110، 2003
27. Bernard miége ، l'espace public au delà de la sphère politique. hermès. no 17-18 ، 1995
28. Pariser.E ،the filter doubble ;what the internet in hiding from you ;penguin London، 2011
29. Yves sintomer ، délibération et participation : affinité élective ou concepts en tension ? cairn.info/revue-participations ،2011/1 n° 1 | page 241 -https://www.cairn.info/revue-participations-2011-1-page-239.htm Issn 2034-7650isbn 9782804166960 ،p 241-242